الطريق إلى التعليم العالي

قراءة في نظم الالتحاق بالتعليم العالي، وإشكاليات نظام التعليم العالي في مصر

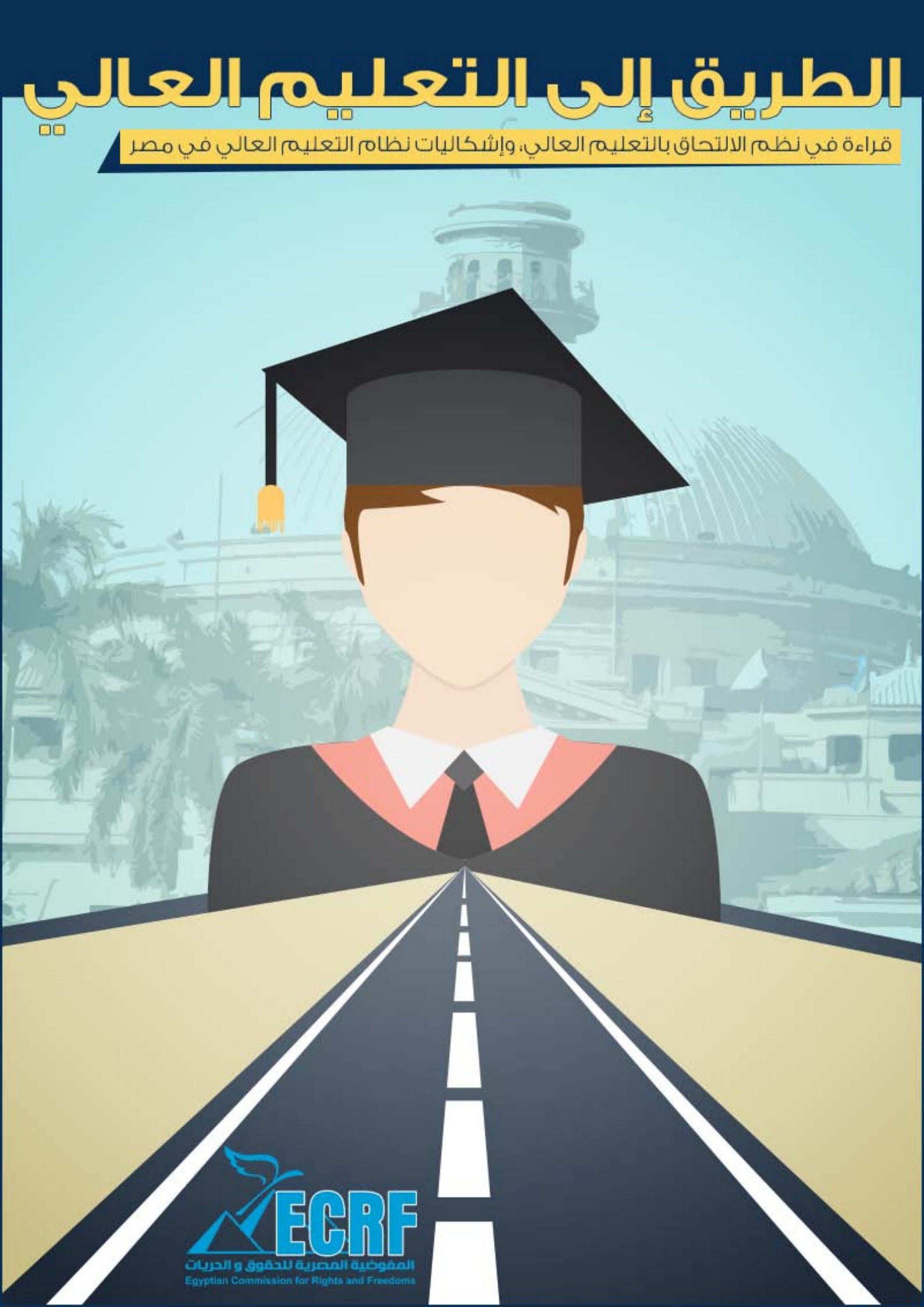

ECRF
المفوضية المصرية للحقوق و الحريات
Egyptian Commission for Rights and Freedoms

الطريق إلى التعليم العالي

قراءة في نظم الالتحاق بالتعليم العالي، وإشكاليات نظام التعليم العالي في مصر

الناشر:
المفوضية المصرية للحقوق والحريات
www.EC-RF.ORG
info@rights-freedoms.org

المحتوي منشور برخصة المشاع الابداعي المنسوب للمصدر، الاصدارة ٠,٣ غير المُوطّنة.

إعداد:

محمد مصطفى

الباحث بملف الحقوق والحريات الطلابية بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات

مراجعة:

محمد الحلو

مدير الوحدة القانونية بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات

أحمد السيد

مدير برنامج الحريات المدنية بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات

تصميم وإخراج داخلي:

المحتويات

تمهيد ١

الحق في التعليم العالي في القانون الدولي والدستور المصري ٣

سمات الحق في التعليم ٦

نظم إتاحة التعليم العالي ٨

مزايا وعيوب سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي ١٢

نظام التعليم العالي المصري في أرقام ١٣

إشكاليات الحق في التعليم العالي في مصر ٢٤

خاتمة ٢٨

توصيات ٣٠

ملحق ١ ..... ٣١

ملحق ٢ ..... ٣٤

تمهيد

لا يُعد التعليم امتيازاً، بل هو حق من حقوق الإنسان. فالتعليم يُدر نفعاً على الفرد والمجتمع على حد السواء. ويساعد التعليم على التطوير الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وهو عنصر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. كما يمثل أداة فعالة للتنمية الكاملة لشخصية الانسان، ويساعد في تعزيز الرفاهية لأفراد المجتمع.

من هذا المنطلق، تهدف هذه الورقة إلى استعراض مواد الاتفاقيات الدولية التي تنص على الحق في التعليم العالي، بجانب الاتفاقيات الإقليمية والدستور المصري. بالإضافة إلى عرض السمات الأساسية للحق في التعليم، والنظم المستخدمة دولياً للالتحاق بالتعليم العالي ومزايا وعيوب سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي. كذلك يلقي هذا التقرير الضوء على نظام التعليم المصري من خلال استعراض اعداد الطلاب المقيدين به واعداد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية والخاصة وحجم التطور في تمويل قطاع التعليم العالي في مصر، وصولاً إلى بعض إشكاليات الحق في التعليم العالي في مصر.

ويعتمد هذا التقرير على الدراسات التي تناولت الحق في التعليم العالي، والتي أعدتها المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، ومجلس السكان الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). حيث القت هذه الدراسات اهتماماً بالإشكاليات التي تواجه اتاحة التعليم العالي، والأسس والسياسات المنظمة له. بالإضافة إلى أحدث الإحصائيات التي أصدرها الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء عن التعليم العالي في مصر.

تتكون قراءة "الطريق إلى التعليم العالي" من الحق في التعليم العالي في القانون الدولي والدستور المصري، وسمات الحق في التعليم. يليهما نظم اتاحة التعليم العالي، ثم تصنيف لأنواع سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي على مستوي العالم، والمبادئ المنظمة لإتاحة التعليم العالي. ومزايا وعيوب سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي. يليهما نظام التعليم المصري في ارقام. وإشكالية

سياسة القبول بمؤسسات التعليم العالي، واشكالية جودة مؤسسات التعليم العالي في مصر. تُختتم القراءة بمجموعة من التوصيات توجهها المفوضية المصرية للحقوق والحريات لصانعي القرار لمحاولة النهوض بنظام التعليم العالي في مصر.

الحق في التعليم العالي في القانون الدولي والدستور المصري.

يضمن القانون الدولي التعليم كحق من حقوق الإنسان. وينص الإعلان العالمي لحقوق الانسان[١] في الفقرة (١) من المادة (٢٦) على أنه "لكل شخص الحق في التعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة.". وكذلك العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي نص في الفقرة (ج) من المادة (١٣)[٢] على " جعل التعليم العالي متاحا للجميع على قدم المساواة، تبعاً للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجيا بمجانية التعليم".

سعى القانون الدولي لتضمين التعليم العالي كحق من حقوق الأنسان، لكن الفقرة (ج) من المادة (١٣) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لم تنص على اتاحة التعليم العالي للجميع كحال الفقرة (أ) و(ب) من نفس المادة[٣]. واللتان نصا على اتاحة التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي بمختلف أنواعه للجميع دون شرط أو قيد. فيما نصت الفقرة (ج) على اتاحة التعليم العالي للجميع على قدم المساواة، تبعاً لمعيار الكفاءة. لكن دون وضع محددات لذلك المعيار.

لم يتوقف القانون الدولي عند العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لضمان حق الانسان في التعليم العالي، بل توالت الاتفاقيات المنظمة

---

[١] الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، متاح على الرابط التالي: http://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/index.html اخر ولولج بتاريخ: ٢٠١٦/٣/١٧.

[٢] مكتبة حقوق الانسان، جامعة منيسوتا، العهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ١٩٦٦/١٢/١٦، متاح على الرابط التالي: https://www1.umn.edu/humanrts/arab/b002.html ، اخر ولولج بتاريخ: ٢٠١٦/٣/١٩.

[٣] نصت الفقرة (أ)،(ب) من المادة ١٣ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على: " (أ) جعل التعليم الابتدائي إلزاميا وإتاحته مجاناً للجميع، (ب) تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله، مناحا للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولاسيما بالأخذ تدريجياً بمجانية التعليم"

للحق في التعليم. كاتفاقية "مكافحة التمييز في مجال التعليم[٤]"، والتي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠. والتي تنص على اتاحة التعلم لجميع الافراد دون أدنى تمييز على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، أو الرأي سياسيا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الحالة الاقتصادية أو المَولد. ونصت الفقرة (أ) في المادة ٤ على " جعل التعليم الابتدائي مجانياً ً وإجباريا، وجعل التعليم الثانوي بشتى أشكاله ً متوافرا وسهل المنال بصفة عامة للجميع، وجعل التعليم العالي كذلك ً متاحا للجميع على أساس القدرات الفردية، وضمان التزام الجميع بما يفرضه القانون من الانتظام بالمدرسة." كما نصت المادة السابقة على اتاحة التعليم العالي على أساس القدرات الفردية للطلاب. ومع وجود ضوابط حاكمة لعملية اتاحة التعليم العالي إلا أن التطبيق الدقيق لهذه الضوابط سيتوقف على ظروف الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

محلياً، نص الدستور المصري في المادة (١٩)[٥] على أن "التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية .وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها ." وهذه المادة تُلزم الحكومات المصرية بالعمل على تطوير جودة التعليم.

---

[٤] الأمم المتحدة، اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم، متاح على الرابط التالي:
http://www.un.org/ar/events/motherlanguageday/pdf/DiscriminEducConv.pdf اخر ولوج بتاريخ: ٢٠١٦/٤/٢٠

[٥] الدستور المصري ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي:
https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2014.pdf?lang=ar ، اخر ولوج بتاريخ ٢٠١٦/٤/٩.

كما نص في المادة (٢١) على أن " تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقاً للقانون.

وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن ٢% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

وتعمل الدولة على تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية التي لا تستهدف الربح، وتلتزم الدولة بضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة والأهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية، وإعداد كوادرها من أعضاء هيئات التدريس والباحثين، وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية."

سمات الحق في التعليم

لكي يكون الحق في التعليم العالي فعالاً، يجب أن يتحلى بمجموعة من السمات[٦] الأساسية والمترابطة. وهذه السمات هي: -

١-**التوافر:** يجب أن تتوفر مؤسسات تعليمية مجهزة على مستوى يسمح للعملية التعليمية أن تتم دون عوائق. فتلك المؤسسات يجب أن تحتوي على بنية تحتية مُعدة للبرامج التعليمية التي تقدمها، كالمعامل والأدوات والأجهزة التي يحتاجها الطلاب. ذلك إلى جانب ضرورة وجود أعداد من المعلمين يتناسب مع عدد الطلاب الدارسين بالمؤسسة التعليمية. وأن يتم توزيع المؤسسات التعليمية بشكل يسمح بتوفير الخدمة التعليمية لكل نطاق جغرافي داخل البلاد.

٢-**إمكانية الالتحاق**: يجب أن تكون إمكانية الالتحاق بالمؤسسات التعليمية غير متحيزة، ومتاحة للجميع وأن تُتخذ خطوات إيجابية لتضمين أكثر الفئات تهميشاً. ولإمكانية الالتحاق بالمؤسسات التعليمية ثلاث سمات هي:

أ. عدم التمييز: يجب أن يكون التعليم في متناول الجميع، ولا سيما أضعف الفئات في المجتمع. دون أي تمييز لأي سبب من الأسباب التي تشمل كل أسس التمييز المحظورة دولياً، والمنصوص عليها في اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم[٧]. وتشمل عدم التمييز على أساس المعتقد أو اللغة أو النوع الاجتماعي أو العرق. ويجب على السلطات ضمان فرص متساوية لجميع الطلاب للالتحاق بالمؤسسات التعليمية.

ب. إمكانية الالتحاق مادياً: يجب أن يكون التعليم في المتناول مادياً، ولا يشكل أي عبء مادي على أسر الافراد المستحقين للتعليم.

---

[٦] التعليق العام رقم١٣ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، متاح على الرابط التالي: http://www1.umn.edu/humanrts/arab/GC13.pdf اخر ولوج بتاريخ: ٢٠١٦/٤/٢١

[٧] اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم، ١٩٦٠، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، متاح على الرابط التالي: http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001325/132598a.pdf ، اخر ولوج بتاريخ: ٢٠١٦/٣/٢٢.

جـ. إمكانية الالتحاق من الناحية الاقتصادية: يجب أن يكون التعليم في متناول الجميع. وعلى الدولة توفير تعليم مجاني في المرحلة الابتدائية، والأخذ تدريجياً بمجانية التعليم الثانوي والعالي، حسب الإمكانيات الاقتصادية لكل دولة.

٣-**إمكانية القبول**: يجب أن يكون شكل التعليم وجوهرة مقبولين، بما في ذلك المناهج الدراسية وأساليب التدريس.

٤-**قابلية التكيف**: يجب أن يكون التعليم مرناً، كي يتسنى له التكيف مع احتياجات المجتمعات والمجموعات المتغيرة. وأن يستجيب لاحتياجات الطلاب في محيطهم الاجتماعي والثقافي المتنوع.

-وعند التفكير في التطبيق الملائم لهذه "السمات المميزة والمترابطة والأساسية للحق في التعليم" يجب التفكير من باب أولى في مصالح الطلاب .[٨] لذلك ينطوي الحق في التعليم العالي على السمات الأربع السابقة، من توافر الجامعات ومؤسسات التعليم العالي وإمكانية الالتحاق بها وإمكانية القبول وقابلية التكيف، التي هي مشتركة بين جميع أشكال التعليم على جميع المستويات سواء الحق في التعليم الابتدائي أو الحق في التعليم الثانوي بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني.

[8] Katarina Tomaševski, Human Rights Obligations: Making Education Available, Accessible, Acceptable and Adaptable,2001, Novum Grafiska AB, Gothenburg, P13.

نظم إتاحة التعليم العالي

١-تصنيف لأنواع سياسات القبول[٩] بمؤسسات التعليم العالي على مستوي العالم[١٠]:

النوع الأول: امتحان إتمام المرحلة الثانوية	
درجات الامتحان القومي فقط.	النمسا، فرنسا، إيرلندا، مصر
درجات الامتحان القومي، إضافة إلى الأداء الأكاديمي في المدرسة الثانوية.	تنزانيا
درجات الامتحان القومي، إضافة إلى ملف التقديم.	المملكة المتحدة
درجات الامتحان الإقليمي/ على مستوى الولاية، إضافة إلى الأداء الأكاديمي في المدرسة الثانوية	أستراليا
النوع الثاني: امتحانات القبول	
درجات الامتحان القومي فقط.	الصين، إيران، جورجيا
درجات الامتحان القومي، إضافة إلى الأداء الأكاديمي في المدرسة الثانوية	تركيا، إسبانيا
نتائج الامتحان المنظم عن طريق المؤسسة فقط	الأرجنتين، باراغواي
نتائج الامتحان المنظم عن طريق المؤسسة، إضافة إلى الأداء الأكاديمي في المدرسة الثانوية	بلغاريا، صربيا
النوع الثالث: اختبارات القدرات الموحدة	

[٩] المرجع السابق، صـ ١٦٥

[10] World Bank, 2008: University Admission Worldwide, Education Working Paper Series Number 15, Washington DC.

نتيجة اختبار القدرات الموحد أو الأداء الأكاديمي بالمدرسة الثانوية	السويد
نتيجة اختبار القدرات الموحد إضافة إلى ملف التقديم	الولايات المتحدة
النوع الرابع :الامتحانات المتعددة	
نتيجة امتحان الدخول القومي، إضافة إلى نتيجة امتحان الدخول المنظم من المؤسسة	اليابان، روسيا، فرنسا (المدارس العليا)
نتيجة امتحان الدخول القومي، و/أو نتيجة الدخول المنظم من قبل المؤسسة، و/أو الأداء الأكاديمي بالمدرسة الثانوية	البرازيل
نتيجة امتحان إتمام المرحلة الثانوية القومي، إضافة إلى نتيجة امتحانات الدخول المنظمة من قبل المؤسسة	فلندا
نتيجة امتحان إتمام المرحلة الثانوية القومي، إضافة إلى نتيجة اختبار القدرات الموحد	إسرائيل
امتحانات متعددة تنظمها جهات متعددة	الهند
النوع الخامس :لا يوجد امتحان	
الأداء الأكاديمي بالمدرسة الثانوية	النرويج، كندا
ملف التقديم لا يتطلب نتيجة الامتحان	بعض المؤسسات بالولايات المتحدة

عادة ما تعتمد إتاحة التعليم العالي الممول من الدولة في أغلب دول العالم على تقييم لقدرة الطالب على تحقيق انجاز أكاديمي. وهو ما يشار إليه احياناً بـ "مبدأ

الجدارة"[11]. ويهدف ذلك المبدأ إلى تقليل الفقد في الإنفاق العام، عن طريق الإنفاق على الأشخاص المؤهلين لتحقيق الفائدة المرجوة من الإنفاق على تعليمهم. مع التوسع في الاختيار في ظل التعليم العالي الخاص وفقاً للقدرة على تحمل نفقات التعليم.

في الأنظمة "النخبوية" للتعليم العالي، والتي تكون فيها نسبة المشاركة في التعليم العالي أقل من ١٥% من الفئة العمرية لخريجي المدارس الثانوية. يهدف تقييم الطلاب في المقام الأول لاستبعاد الطلاب الذين ليس لديهم القدرة الكافية على مواصلة التعلم والنجاح في الدراسة الأكاديمية. لذلك تتم عملية تقييم الطلاب عن طريق مزيج من التقييم الختامي (الامتحان النهائي) والتقييم التكويني (التقييم المستمر على مدى عدة سنوات من التعليم المدرسي).[12]

وفي النظم "العامة" للتعليم العالي، حيث يشارك ٩٠% من الفئة العمرية (١٨ :٢٢ عام) في التعليم العالي، وايضاً يشارك المتعلمون الكبار. فبناءً على ذلك يتحول تركيز السياسات من الاهتمام بالفرز لدخول الطلاب، إلى الاهتمام بمعايير التخرج. فالنظم العامة للتعليم العالي تتيح التعليم للمهتمين والذين لديهم رغبة في مواصلة التعليم، مع مراعاة ظروفهم واحتياجاتهم.

في نظم التعليم العالي ذات أعداد الطلاب الكبيرة مثل النظام المصري[13]، تعمل المدارس الثانوية على فرز الطلاب، من خلال الاعتماد على امتحان مدرسي موحد لتقييم قدرات الطلاب على الالتحاق بالتعليم العالي.

---

[11] مراجعة لسياسات التعليم الوطنية "التعليم العالي في مصر"، البنك الدولي، ٢٠١٠، صـ ١٤١

[12] المرجع السابق، صـ ١٤٢

[13] يبلغ عدد إجمالي الطلاب المقيدين بالتعليم العالي ٢,٤ مليون طالب حسب احصائيات البنك الدولي لعام ٢٠١٠، ويقدر العدد الذي يدخل للتعليم العالي سنوياً بـ ٠,٥٣ مليون طالب. حيث يشارك ٣٥% من الفئة العمرية في التعليم العالي.

ورغم اختلاف نظم اتاحة التعليم العالي إلا أنه يجب أن تخضع عملية إتاحة التعليم العالي لثلاث مبادئ[١٤] وهي:

١-**الجدارة:** يجب أن تعتمد إتاحة التعليم العالي على ما يثبته الطالب من جدارة وأحقيته بفرصة للتعليم العالي. وذلك حسبما يشير إليه اداؤه في الاختبارات المؤهلة للقبول بمؤسسات التعليم العالي. وذلك بدلاً من الاعتماد على القدرة على دفع الأموال.

٢-**العدالة:** ينبغي أن تكون القرارات الخاصة بالإتاحة محايدة وخالية من أي تحيز أو ظلم.

٣-**المساواة** (الأفقية)**:** يجب أن تكون فرص القبول بمؤسسات التعليم العالي متاحة لجميع الطلاب، كما يجب ألا يُمارس التمييز بشكل منهجي ضد طلاب معينين، على أساس ظروفهم الاجتماعية أو موقعهم الجغرافي، أو غير ذلك مما إشارات اليه اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم[١٥].

---

[١٤] مراجعة لسياسات التعليم الوطنية "التعليم العالي في مصر"، البنك الدولي، ٢٠١٠، صـ ١٤٨

[١٥] التعليق العام رقم١٣ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، متاح على الرابط التالي: http://www1.umn.edu/humanrts/arab/GC13.pdf اخر ولوج بتاريخ: ٢٠١٦/٤/٢١

٢-مزايا وعيوب سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي.

تعد الميزة الرئيسية لنظام القبول من خلال **امتحان مدرسي موحد** أنه يعكس تطبيق مبادئ الجدارة والعدالة والشفافية والمساواة. إلا أن عملية الامتحان ذاتها قد تميز بين الطلاب من خلال التحيز الثقافي لمُعدي الامتحان، فمن الممكن ان يضع أسئلة في الامتحان ليس لدي كافة الطلاب القدرة على الإجابة عليها. كما أن نتائج الامتحان قد تعكس اختلافات في العوامل المؤثرة على عملية الدراسة، مثل الظروف الاجتماعية للطلاب، وجودة المؤسسة التعليمية التي يدرسون بها. وهنا يقع تمييز على الطلاب خاصةً في النظم التي لا تسمح الا بفرصة واحدة لإتاحة التعليم التالي للمرحلة الثانوية[١٦].

في حين تكمن مزايا سياسة القبول التي تعتمد على **التقدير المؤسسي**[١٧] في أنها تمكن مؤسسات التعليم العالي من اختبار قدرات الطلاب بشكل أشمل من الذي تكشف عنه نتائج الامتحان المدرسي. وذلك من خلال الاختبارات التي تعدها المؤسسة لقبول الطلاب، حيث تتيح لهم الاختبارات معرفة دوافع الطلاب للدخول وقدراتهم ومواهبهم، وسجلهم الأكاديمي. أي أن الاختبارات تدفع الطلاب لتقديم أكثر من حجة للبرهنة على قدراتهم على مواصلة الدراسة الاكاديمية. الا أن المساوئ الرئيسية لهذا النظام تتمثل في انعدام الشفافية في عملية صنع القرارات الخاصة بقبول الطلاب، مع وجود احتمالات لحدوث تمييز أو فساد في عملية الاختيار. بالإضافة إلى التكلفة المادية التي تحتاجها المؤسسات لعمل اختبارات القبول.

وفي النظم التي تعتمد فيها سياسة القبول بمؤسسات التعليم العالي على **الجمع بين الامتحان المدرسي الموحد والتقدير المؤسسي،** فإنها تستفيد من مميزات كل سياسة، ولكنها في نفس الوقت تجمع بين عيوبهم ومساوئهم أيضاً. مع ذلك فهناك العديد من مجموعات العمل لتطوير أنظمة الاختبارات[١٨]، لمحاولة تلافي تلك المساوئ

---

[١٦] د. أسماء البدوي، التعليم العالي في مصر: هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص؟، مجلس السكان الدولي ٢٠١٢، ص٤٨

[١٧] يقصد بالتقدير المؤسسي، الاختبارات التي تجريها مؤسسات التعليم العالي لمعرفة قدرات الطلاب ومدي تأهلهم للدراسة بالتخصصات التي يريدون الدراسة فيها.

[١٨] انظر ملحق ١ (اختبار يوني تست)، ملحق ٢ (امتحان دخول الجامعات في جورجيا).

نظام التعليم العالي المصري في أرقام[١٩].

تشتمل منظومة التعليم العالي في مصر على ٢٣ جامعة حكومية[٢٠] و٢٠ جامعة خاصة[٢١]، بالإضافة إلى جامعة الازهر والجامعة الامريكية بالقاهرة، والجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا (جامعة ذات طبيعة خاصة) وعدداً من الاكاديميات والمعاهد العليا الخاصة[٢٢]. وقد بلغ اجمالي أعداد الطلاب المقيدين بالتعليم العالي ٢,٣٣٧,١٩٣ طالباً خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤[٢٣]. منهم ١٢٧٠٦٦٠ ذكور و١٠٦٦٥٣٣ إناث. وذلك بنسبة ٣٠% من اجمالي عدد الطلاب المقيدين بالتعليم العالي في الدول العربية تبعاً لأخر إحصائيات والتي صدرت عام ٢٠١٣[٢٤].

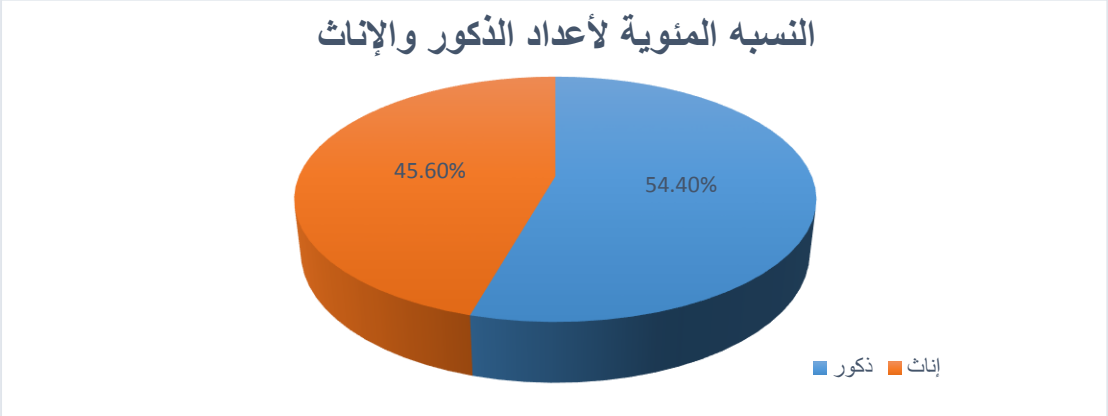

[١٩] كافة البيانات الواردة صادرة عن اخر اصدار من الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، النشرة السنوية (الطلاب المقيدون-أعضاء هيئة التدريس للتعليم العالي (٢٠١٣/٢٠١٤)، أكتوبر ٢٠١٥

[٢٠] المجلس الأعلى للجامعات، الجامعات الحكومية، متاح على الرابط التالي: http://goo.gl/D1OOGC اخر ولوج بتاريخ: ٢٠١٦/٤/١٦.

[٢١] المجلس الأعلى للجامعات، الجامعات الخاصة، متاح على الرابط التالي: http://goo.gl/VHxuY4 ، اخر ولوج بتاريخ: ٢٠١٦/٤/١٦.

[٢٢] المجلس الأعلى للجامعات، الجامعات والمعاهد الحكومية والخاصة، متاح على الرابط التالي: http://goo.gl/y2IZeW . اخر ولوج بتاريخ: ٢٠١٦/٤/١٦.

[٢٣] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية (الطلاب المقيدون-أعضاء هيئة التدريس للتعليم العالي (٢٠١٣/٢٠١٤)، أكتوبر ٢٠١٥. صـ ١٢.

[٢٤] مقارنات دولية، مرصد التعليم العالي، ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي:
http://ohe.gov.sa/pages/ComparisonType.aspx?Lang=Ar&Parm=3 اخر ولوج بتاريخ: ٢٠١٦/٤/٢٥

وتضم الجامعات الحكومية وجامعة الازهر ٤٢٩ كلية منها ٢٢٨ كلية نظرية، مقيد بهما ١٣١٣٨٠٩ طالباً، و٢٠١ كلية عملية مقيد بهما ٣٧٥١٤١ طالباً.

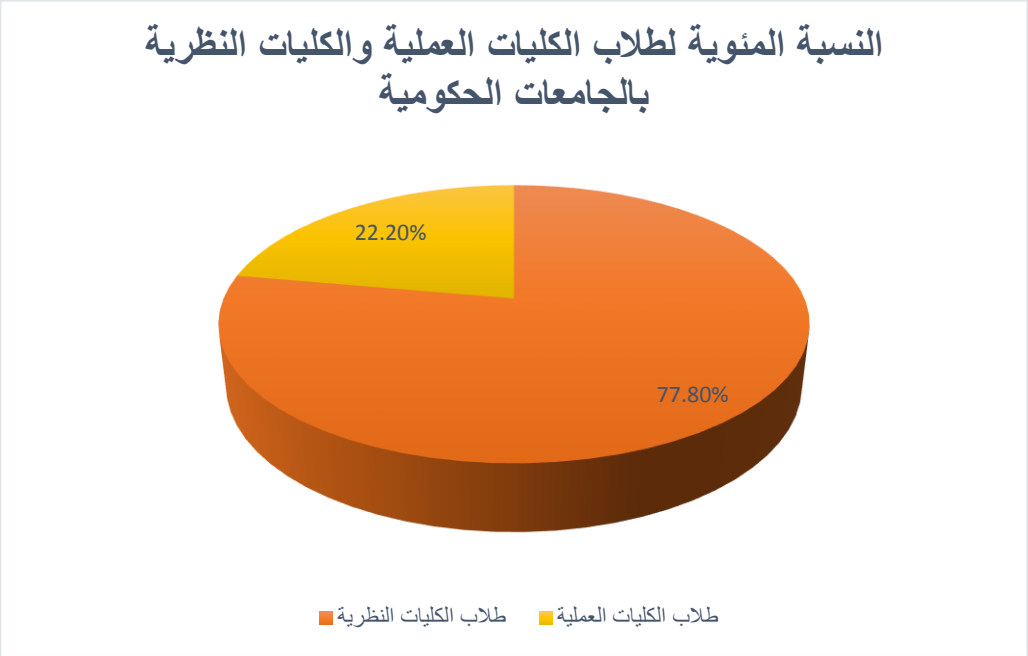

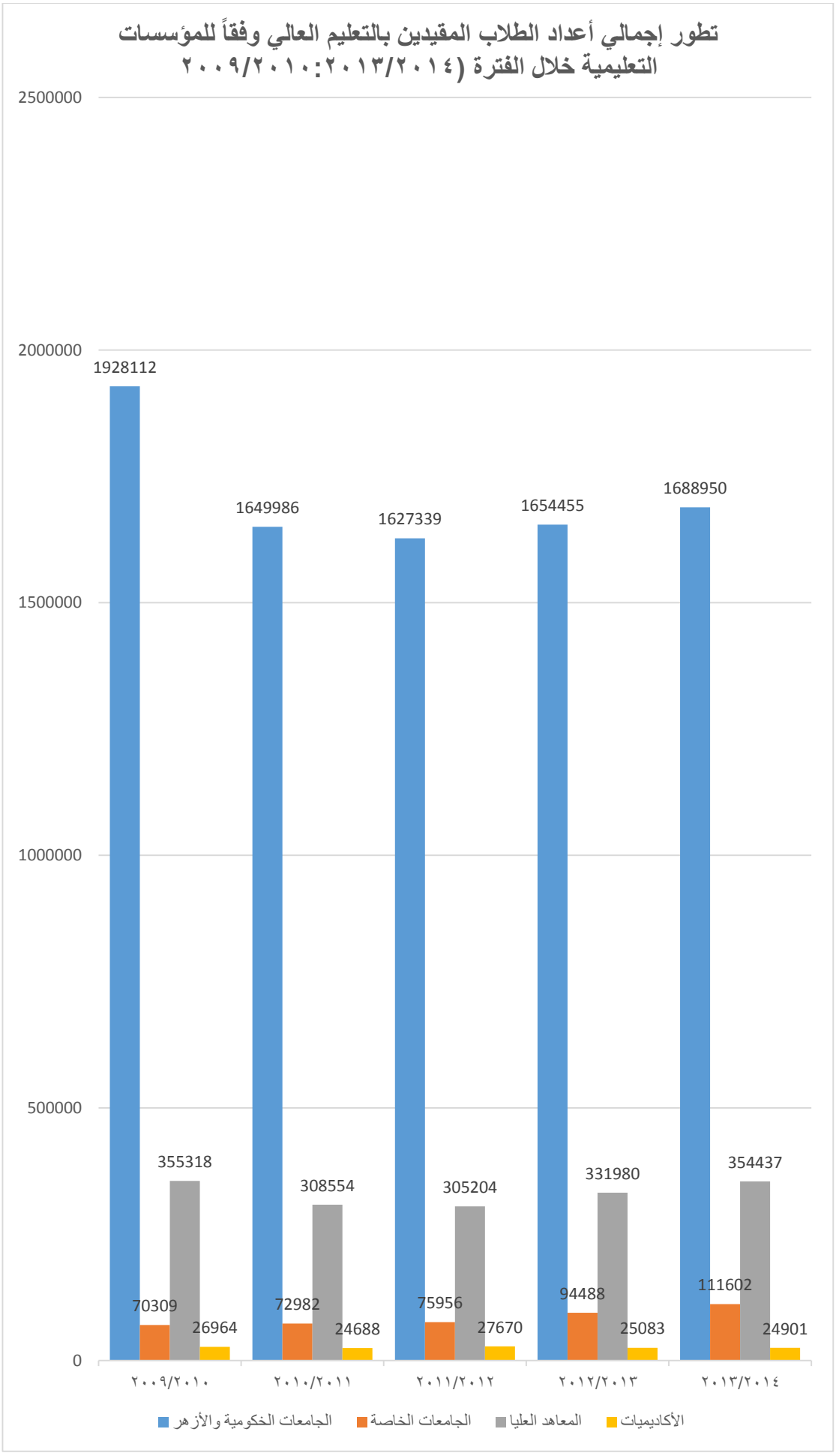
تطور إجمالي أعداد الطلاب المقيدين بالتعليم العالي وفقاً للمؤسسات التعليمية خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠١٠:٢٠١٣/٢٠١٤)
2500000
2000000
1500000
1000000
500000
0
1928112
70309
355318
26964
1649986
72982
308554
24688
1627339
75956
305204
27670
1654455
94488
331980
25083
1688950
111602
354437
24901
٢٠٠٩/٢٠١٠
٢٠١٠/٢٠١١
٢٠١١/٢٠١٢
٢٠١٢/٢٠١٣
٢٠١٣/٢٠١٤
الجامعات الخكومية والأزهر
الجامعات الخاصة
المعاهد العليا
الأكاديميات

تمثل جامعة الأزهر العدد الأكبر من الطلاب في الجامعات الحكومية، حيث يبلغ عدد الطلاب المقيدين فيها ٢٩٦٥٠٦ طالباً. بينما تملك جامعة السادات العدد الأصغر من الطلاب، ويبلغ ٩٧٩٨ طالباً من الإجمالي للعام الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٣.

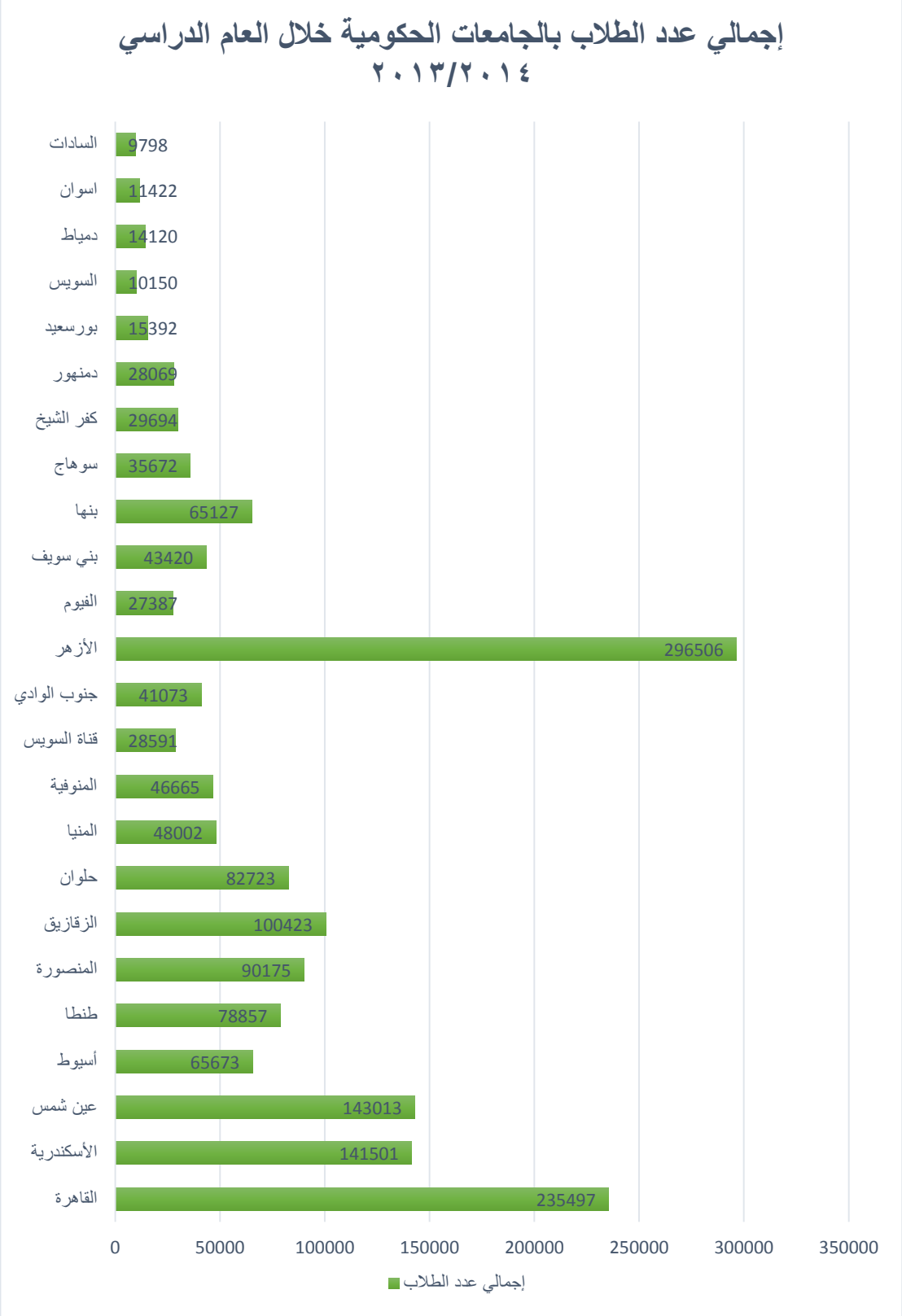

-بلغ اجمالي عدد الطلاب المقيدين بالجامعات الخاصة ١١١٦٠٢ طالباً في العام الجامعي ٢٠١٣/٢٠١٤، بنسبة ٤,٨% من اجمالي طلاب التعليم العالي منهم ٦٤٥٧٤ ذكور بنسبة ٥٧,٩%، و٤٧٠٢٨ إناث بنسبة ٤٢,١%.

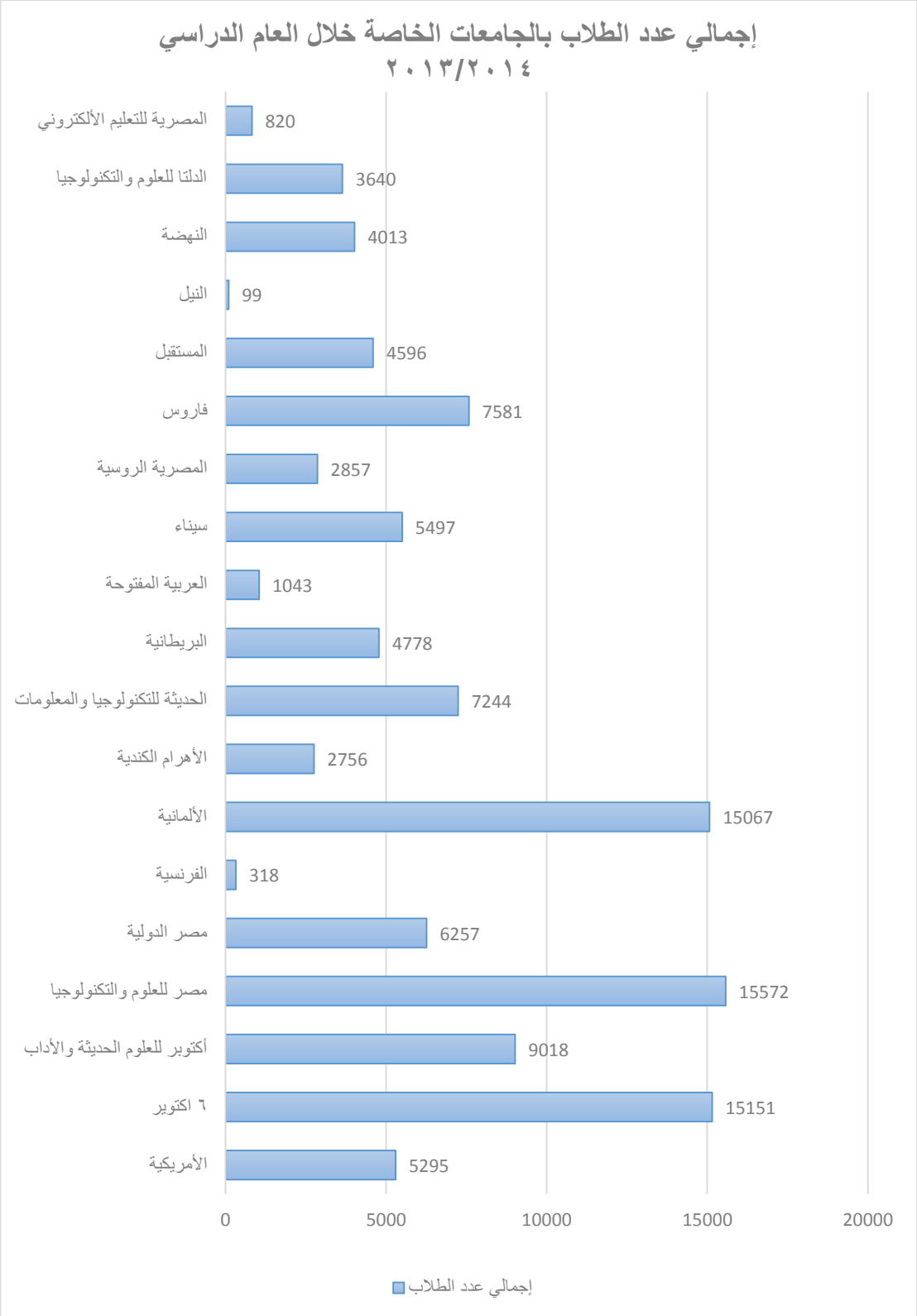

-بلغ إجمالي أعداء أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في الجامعات الحكومية وجامعة الازهر ٨٧٩٩٢. منهم ٤٨٠٠٩ عضو هيئة تدريس، و٣٩٩٨٣ عضو معاون. وذلك في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤.

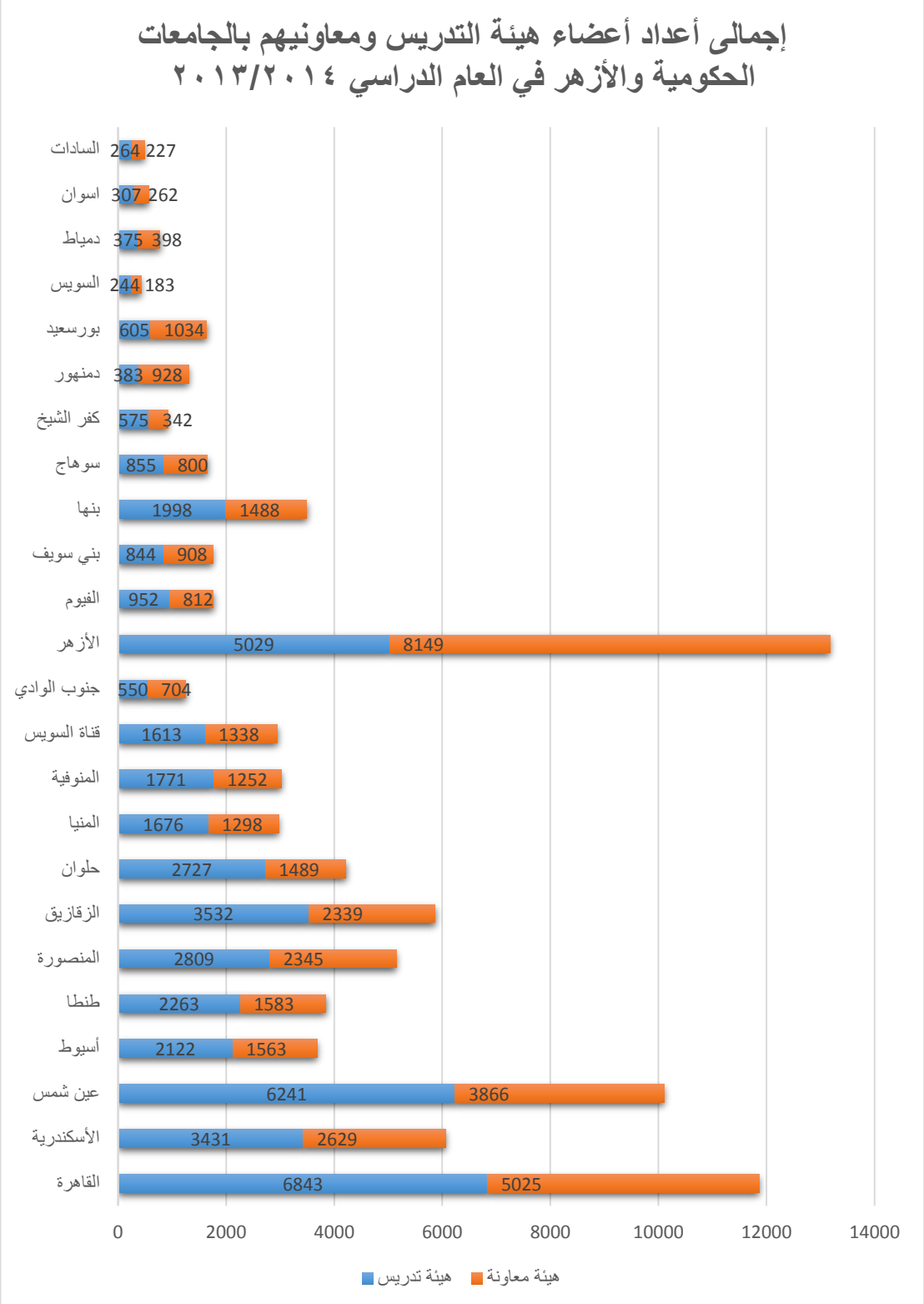

-بلغ إجمالي أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات الخاصة، في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤، ٧٤٠٢ عضو منهم ٣٤٢٢ عضو هيئة تدريس و٣٩٨٠ عضو معاون.

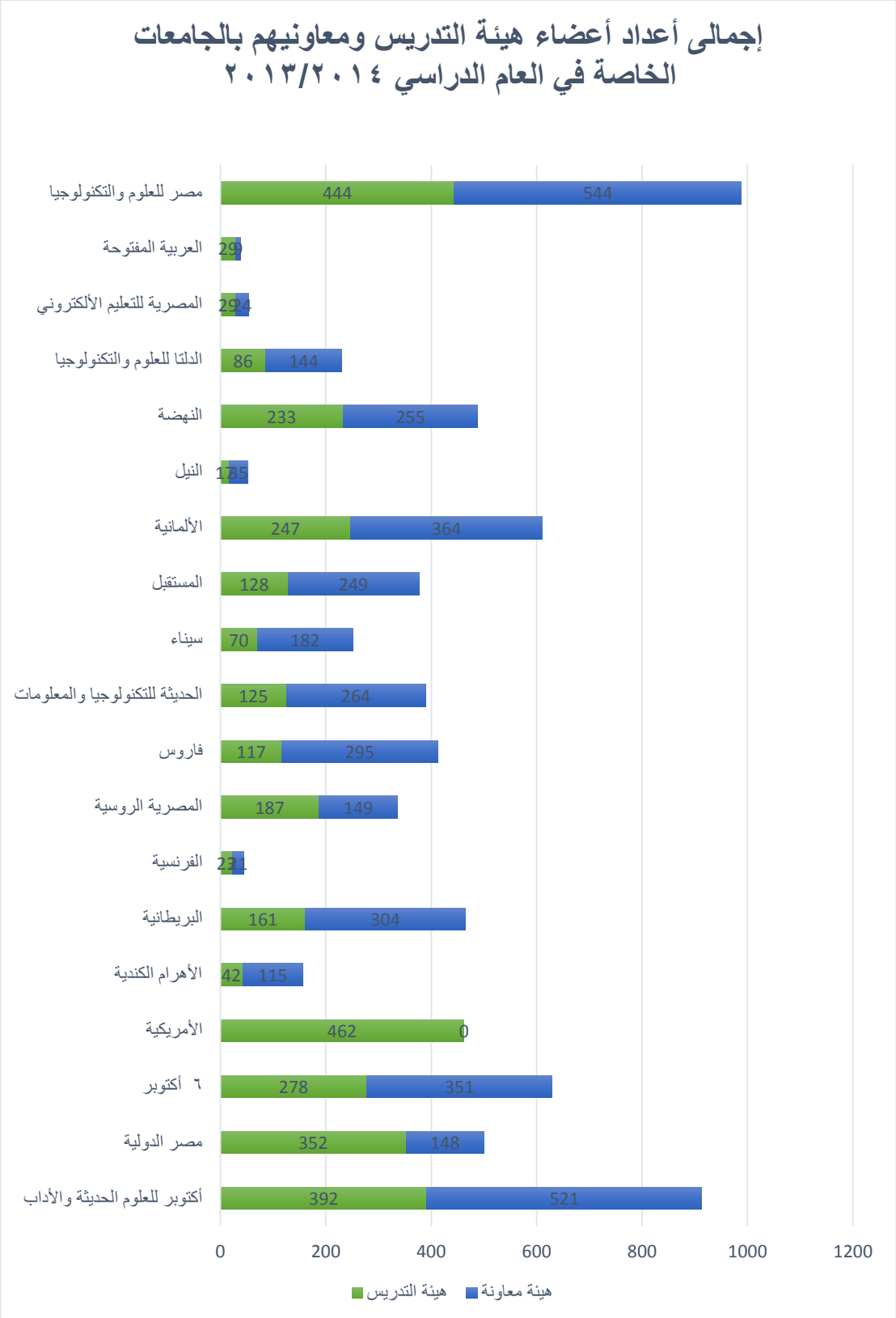

الوحدة: بالمليون جنية

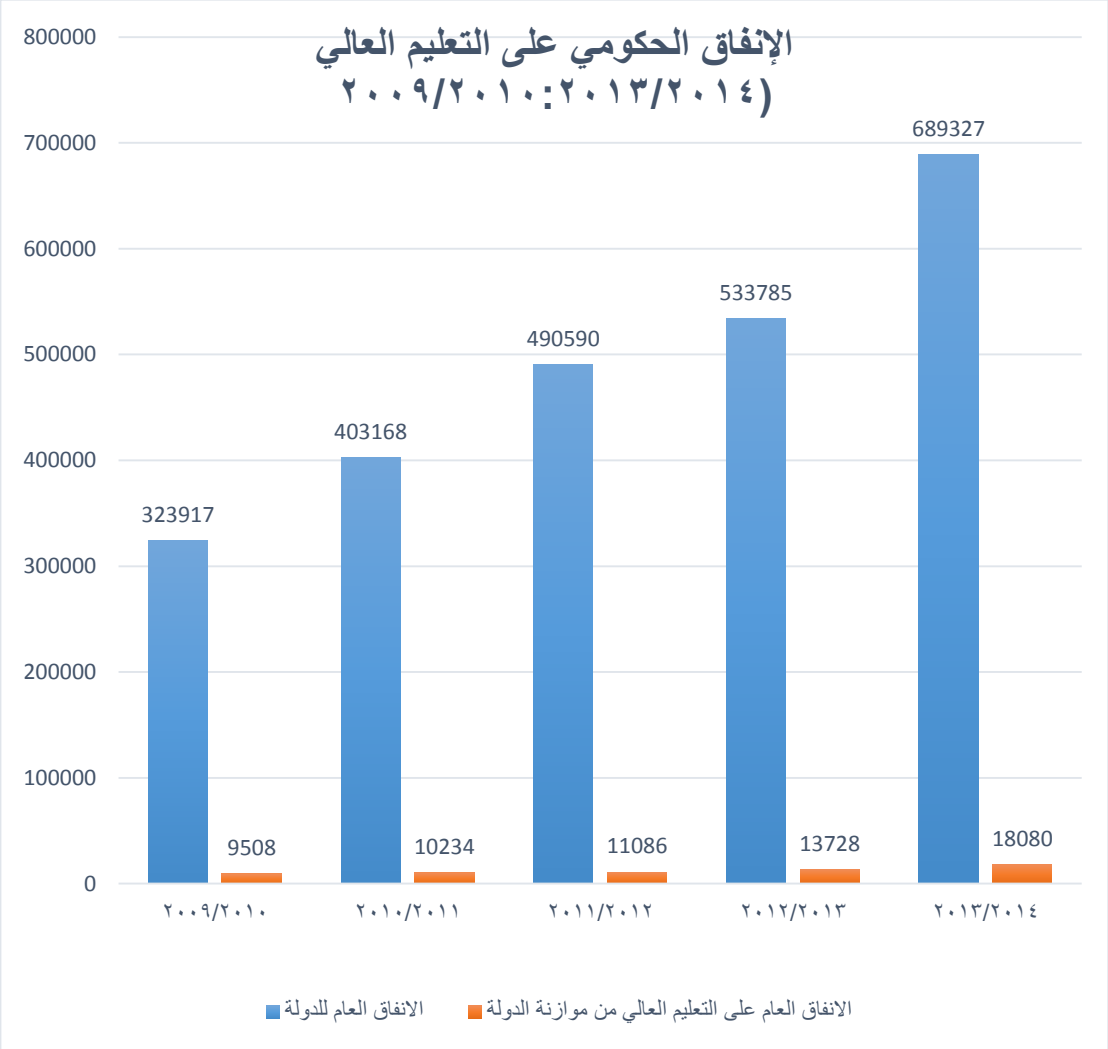

في موازنة ٢٠٠٩/٢٠١٠ بلغت نسبة الإنفاق على التعليم العالي من اجمالي الإنفاق العام للدولة ٢,٩%. وفي موازنة ٢٠١٠/٢٠١١ بلغت النسبة ٢,٥%. وفي موازنة ٢٠١١/٢٠١٢ استمرت النسبة في انخفاضها لتصل لـ ٢,٣%. وفي موازنة ٢٠١٢/٢٠١٣ أصبحت النسبة ٢,٦%. وفي موازنة ٢٠١٣/٢٠١٤ بلغت النسبة ٢,٦%. ويعد المبلغ الذي تمول به الحكومة التعليم العالي ضئيل جداً مقارنة بعدد طلاب التعليم العالي في مصر. حيث ان المملكة السعودية والتي عدد طلاب التعليم فيها نصف عدد طلاب التعليم العالي في مصر تقريباً[٢٥] انفقت ٨٠ مليار ريال عام ٢٠١٣ على التعليم العالي وحدة.

[٢٥] مرصد التعليم بالمملكة العربية السعودية، التعليم في المملكة العربية السعودية مؤشرات محلية ومقارنات دولية. ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي: http://ohe.gov.sa/Lists/OHEReports/Attachments/14/Report.pdf اخر ولوج بتاريخ: ٢٠١٦/٤/٢٦.

نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب بالجامعات الحكومية[٢٦]

الجامعة	نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب	الجامعة	نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب
القاهرة	١٦:١	قناة السويس	١١:١
الاسكندرية	٢٦:١	جنوب الوادي	٤٢:١
عين شمس	١٦:١	بني سويف	٣٤:١
أسيوط	٢٢:١	الفيوم	١٨:١
طنطا	٢٧:١	بنها	١٩:١
المنصورة	٢٥:١	كفر الشيخ	٣٦:١
الزقازيق	١٩:١	سوهاج	٢٤:١
حلوان	٢٣:١	بورسعيد	١٩:١
المنيا	٢٢:١	دمنهور	٤٥:١
المنوفية	٢٠:١	اسوان	٢٥:١
السادات	٢٣:١	دمياط	٣١:١
متوسط النسبة	٢١:١	السويس	٣٠:١

يتم احتساب نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب في مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي من خلال المعادلة التالية: $\frac{\text{عدد أعضاء هيئة التدريس}}{\text{عدد الطلاب الأنتظام}}$. ومع عدم وجود معيار دولي يمكن من خلاله قياس جودة التعليم، فان نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب في الجامعات هي إحدى مؤشرات جودة التعليم من خلال توفير الجامعة أعداد ملائمة من أعضاء هيئة التدريس، للتدريس للطلاب ومتابعتهم، وتوفير قاعات دراسية تحوي عدد صغير من الطلاب.

[٢٦] المجلس الأعلى للجامعات، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، بيانات إحصائية عن التعليم الجامعي في مصر، ابريل ٢٠١٥ متاح على الرابط التالي: http://goo.gl/Imvbtu اخر ولوج بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٥.

نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب بالجامعة هي نسبة تقريبية، لا يمكن من خلالها معرفة النسبة بدقة لاختلاف متوسط النسبة بين الكليات العملية والنظرية، ففي تعليمات ومعايير الاعتماد العام للجامعات العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية، نصت الفقرة الثانية من المادة (٦)[٢٧] على أنه "لا يجوز أن تزيد نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس عن الآتي: ١-(١:٣٠) في تخصصات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية والإدارية والاقتصادية. ٢-(١:٢٠) في تخصصات الهندسة والصيدلة والتمريض والمهن الطبية المساندة والعلوم والزراعة وتكنولوجيا المعلومات. ٣-(١:٢٠) في التخصصات التطبيقية العلمية. ٤-(١:٢٥) في التخصصات التطبيقية الإنسانية. ٥-(١:١٤) في تخصصات الطب.".

وإذا قمنا بقياس نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب على معيار الجودة في الجامعات الأردنية، في تخصصات العلوم الإنسانية. فبمعرفة نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب، في كليات الحقوق. في أكبر أربع جامعات مصرية من حيث عدد الطلاب نجد ان النسبة:

نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب في كليات الحقوق[٢٨]			
الجامعة	نسبة أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة إلى الطلاب[٢٩]	الجامعة	نسبة أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة إلى الطلاب
القاهرة	١:٢١٣	الزقازيق	١:٢٤٧
الإسكندرية	١:٤١٤	عين شمس	١:٢٧٨

[٢٧] المادة (٦) من تعليمات ومعايير الاعتماد العام للجامعات العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية رقم (١) لسنة ٢٠١٠ صادرة بالاستناد إلى الفقرتين (أ، ك) من المادة (٧) من قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٧ وتعديلاته. متاح على ارابط التالي: https://goo.gl/4UKUEi اخر ولوج بتاريخ: ٢٠١٦/٤/٢٦

[٢٨] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية (الطلاب المقيدون-أعضاء هيئة التدريس للتعليم العالي (٢٠١٤/٢٠١٣)، أكتوبر ٢٠١٥. صـ ١١٦:١٢١.

[٢٩] يتم حساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية: $\frac{\text{اجمالي عدد اعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة}}{\text{اجمالي عدد الطلاب المقيدين بالكلية}}$

وعليه فإن نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب في كليات الحقوق تعطي إشارة واضحة على مستوى جودة العملية التعليمية المقدمة للطلاب المصريين. ففي كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية يوجد عضو هيئة تدريس واحد لكل ٤١٤ طالب. بالطبع مع هذا العدد لن يتمكن عضو هيئة التدريس من متابعة وتقييم الطلاب. وكذلك لن يتمكن الطلاب من المناقشة وتوجيه الأسئلة لعضو هيئة التدريس. وبالنظر لكلية القانون بجامعة هارفارد[٣٠] بأمريكا، نجد ان نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب[٣١] ١١,٤:١. فحجم اختلاف النسب بين الجامعات المصرية وجامعة هارفارد. مؤشر واضح على الضعف الشديد لجودة التعليم المصري مقارنة بالجامعات العالمية.

[٣٠] تحتل جامعة هارفارد الامريكية المركز الأول في تصنيف جامعة شنغهاي للترتيب الأكاديمي.

[31] HARVARD LAW SCHOOL, law school numbers, available at: http://harvard.lawschoolnumbers.com/ last login at: 26/4/2016.

إشكاليات الحق في التعليم العالي في مصر:

١-أزمة سياسة القبول بمؤسسات التعليم العالي:

يعتمد القبول في الجامعات المصرية على مجموع الطالب في الامتحان الموحد لإتمام التعليم الثانوي. ويقوم الطلاب الذين تجاوزوا هذا الامتحان بالتقدم للالتحاق بإحدى مؤسسات التعليم العالي. وذلك عن طريق "مكتب التنسيق[٣٢] المركزي[٣٣]" وهو المكتب الذي يقوم بتوزيع الطلاب على مؤسسات التعليم العالي بناءً على المعايير التالية:

- الحد الأقصى لعدد الطلاب المقرر قبولهم في كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي.

- ترتيب رغبات الطلاب المرشحين.

- ترتيب المجاميع التي حصل عليها الطلاب الراغبين في القيد ببرامج التعليم العالي نفسها.

ويقوم المجلس الأعلى للجامعات بتحديد عدد الأماكن المتاحة بكل برنامج ومؤسسة تعليمية. ويتولى مكتب التنسيق توزيع الطلاب على الجامعات. إلا أن الأساس الذي يتم عليه توزيع الطلاب على الأماكن المتاحة، لا يعمل على اتاحة التعليم العالي حسب رغبات وقدرات الطلاب. وذلك لأن عملية القبول تعتمد على المجموع الذي حصل عليه الطالب في الثانوية العامة، بعيداً عن قدرات ومؤهلات الطالب ورغبته للالتحاق بالبرنامج الأكاديمي المؤهل له.

---

[٣٢] يوجد ثلاث مكاتب تنسيق للقبول بالجامعات ١- مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد "بوزارة التعليم"٢- مكتب تنسيق القبول بجامعة الأزهر٣- مكتب تنسيق القبول بالكليات والمعاهد العسكرية يلاحظ انه يسمح بقبول الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية الأزهرية عن طريق مكتب تنسيق القبول بالجامعات والمعاهد في بعض كليات الجامعات المصرية الحكومية وفقاً للشروط والأعداد والكليات التي يحددها المجلس الأعلى للجامعات بناءً على موافقة الجامعة والكلية المعنية على قبول حملة الثانوية الأزهرية بها . يصدر كل عام قرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي بشأن نظام وقواعد قبول الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة المصرية وما يعادلها (من الشهادات العربية والأجنبية) والشهادات الفنية والشهادة الثانوية الأزهرية عن العام الجامعي الصدر بشأنه القرار للالتحاق بالجامعات الحكومية المصرية.

[٣٣] د. أسماء البدوي، التعليم العالي في مصر: هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص؟، مجلس السكان الدولي ٢٠١٢، صـ١٢٨

أما الجامعات الخاصة فلها حرية عقد اختبارات لقبول الطلاب للدراسة فيها، وذلك في إطار الحد الأدنى من المجموع المحدد لكل تخصص من قبل المجلس الأعلى للجامعات. ولكن يبقي العامل الأساسي لقبول الطلاب واستمرارهم في مؤسسات التعليم العالي الخاصة هو القدرة على الاستمرار في دفع التكاليف المادية. وبالنسبة لطلاب التعليم الفني والذين يرغبون في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، تعتمد عملية قبولهم على مجموع درجاتهم، والأماكن المتاحة لهم في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والتي تحددها وزارة التعليم العالي. بالإضافة لوجود أماكن متاحة لهم في مؤسسات التعليم العالي الخاصة.

وبحسب استطلاعات الرأي التي أجراها البنك الدولي في مصر في عام ٢٠١٠[٣٤]، "ان الحكومة والجمهور يعتقدوا أن النظام الحالي للقبول يتسم بالشفافية والعدالة، ومع ذلك فإنه لا يعتبر نظاماً صالحاً لوضع الطلاب على مسار الدراسة المناسب في التعليم العالي. وتدل المؤشرات التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والطلاب على أنه لا علاقة قوية بين نتيجة امتحان إتمام التعليم الثانوي وبين أداء الطالب بعد ذلك في الجامعة."

لذلك فإن الأسس التي تقوم عليها عملية الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في النظام المصري، لا تعمل بفاعلية على الحاق الطلاب بالتخصصات المؤهلين لها. بل تعمل على الحاقهم بمؤسسات التعليم العالي حسب مجموعهم في الثانوية العامة وعدد الفرص المتاحة بمؤسسات التعليم العالي.

[٣٤] مراجعة لسياسات التعليم الوطنية "التعليم العالي في مصر"، البنك الدولي، ٢٠١٠، صـ ١٥٥

٢-أزمة تدني جودة مؤسسات التعليم العالي:

هناك معايير يستند إليها قياس مستوى جودة مؤسسات التعليم العالي، مثل جودة وانتشار الأبحاث العلمية التي تقدمها المؤسسة، وامتلاك المؤسسة لعدد من الباحثين وأعضاء هيئة التدريس المتميزين عالمياً، ومدى قدرة المؤسسة على تخريج طلاب عليهم طلب عالي في سوق العمل. بالإضافة إلى العديد من المعايير التي تعتمد عليها التصنيفات العالمية للجامعات. فوجود الجامعات في مراحل متقدمة في هذه التصنيفات، يعطي إشارة على جودة المستوى التعليمي بهذه الجامعات.

هناك العديد من الأمثلة لهذه التصنيفات العالمية، منها نظام جامعة شنغهاي للترتيب الأكاديمي للجامعات[٣٥]، والذي يصدر منذ عام ٢٠٠٣ بواسطة معهد التعليم العالي بالجامعة، ويركز هذا النظام على الأداء الأكاديمي والبحثي للجامعات. وفي ترتيب عام ٢٠١٥، كانت جامعة القاهرة هي الجامعة المصرية الوحيدة بين أفضل ٥٠٠ جامعة عالمية، واحتلت المرتبة ٤٠٩[٣٦].

كذلك، نظام الويبومتركس لترتيب الجامعات العالمية. وهذا النظام يعتمد على مؤشرات نتائج البحوث، ومدى استخدام أعضاء هيئة التدريس والطلاب لشبكة الانترنت. وفي ترتيب عام ٢٠١٥ كانت جامعة القاهرة في صدارة الترتيب للجامعات المصرية، واحتلت المركز ٥٩٢ عالمياً، وتلتها جامعة المنصورة في المركز ١١١٣ عالمياً. كما احتلت أكاديمية مدينة الثقافة والعلوم المركز الأخير بين الجامعات والمعاهد والاكاديميات المصرية بترتيب ٢٣٨٠٨ عالمياً[٣٧].

مثال آخر هو نظام QS لترتيب الجامعات العالمية، ويعتمد هذا التصنيف على الأداء الأكاديمي والبحثي للجامعات. وفي ترتيب عام ٢٠١٥ تصدرت الجامعة الامريكية بالقاهرة ترتيب الجامعات المصرية وحصلت على المركز ٣٤٥ من أصل ٨٠٠ جامعة

---

[٣٥] للمزيد: حول الترتيب الأكاديمي للجامعات العالمية، متاح على الرابط التالي:
http://www.shanghairanking.com/ar/aboutarwu.html اخر ولوج بتاريخ ٢٠١٦/٤/٦.

[٣٦] الترتيب الأكاديمي للجامعات العالمية ٢٠١٥، ترتيب جامعة شنغهاي، متاح على الرابط التالي:
http://www.shanghairanking.com/ar/ARWU2015.html اخر ولوج بتاريخ ٢٠١٦/٤/٦.

[37] Ranking web of universities, 2015, Egypt. Available at: http://www.webometrics.info/en/aw/Egypt last login at: 6/4/2016.

عالمياً. فيما جاءت جامعة القاهرة ضمن أفضل ٦٠٠ جامعة عالميا، وحصلت جامعات عين شمس والازهر والإسكندرية على مراكز من أفضل ٨٠٠ جامعة عالمياً[٣٨].

والجدير بالذكر أنه مع استعراض وضع الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات، يتضح تأخر ترتيب الجامعات المصرية مقارنة بنظرائها في دول العالم المختلفة. مما يشير بشكل واضح إلى مدى ضعف جودة العملية التعليمية والبحث العلمي داخل الجامعات المصرية.

[38] QS World University Rankings® 2015/16, available at: http://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2015#sorting=rank+region=6+country=+faculty=+stars=false+search= last login at: 6/4/2016

خاتمة

تناولت تلك الورقة نظم الالتحاق بالتعليم العالي، من خلال استعراض مواد الاتفاقيات الدولية والدستور المصري التي نصت على الحق في التعليم العالي. ويتضح من نصوص هذه المواد عدم الزامية إتاحة التعليم العالي للجميع بمثل ما نصت على الاتاحة دون شرط او قيد للمراحل التعليمية التي تسبق التعليم العالي. بالإضافة إلى عدم وجود محددات لمعيار الكفاءة؛ وهو المعيار الذي احتكمت اليه الاتفاقيات الدولية لإتاحة التعليم العالي. وعلى الجانب الأخر، التزم الدستور المصري بمجانية التعليم العالي، والعمل على تطويره. وألزم الحكومة بالإشراف على جودة مؤسسات التعليم العالي.

كما استعرضت القراءة سمات الحق في التعليم، للتأكيد على الشروط الواجب توافرها في أي نظام تعليمي لكي يتوافق مع ما نصت عليه الاتفاقيات والمواثيق الدولية. كما تمت مناقشة السياسات المستخدمة دولياً في اتاحة التعليم العالي أبرزها سياسة الاعتماد على امتحان مدرسي موحد وسياسة الاعتماد على التقدير المؤسسي من خلال اختبارات القبول التي تجريها مؤسسات التعليم العالي وسياسة الجمع بين الامتحان المدرسي الموحد والتقدير المؤسسي كان لكل سياسة من هؤلاء بعض المميزات وبعض المساوئ ولتجنب هذه المساوئ يجب تطبق مبادئ، الجدارة والعدالة والمساواة في اتاحة الفرص للتعليم العالي.

كذلك ألقت القراءة الضوء على وضع نظام التعليم العالي في مصر، وذلك من خلال الإحصائيات التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، والتي يتبين ضخامة عدد الطلاب المقيدين بالتعليم العالي في مصر، حيث يبلغ عددهم ٢,٣٣٧,١٩٣ مليون طالب، وبلغ تمويل التعليم العالي ٢,٦% من اجمالي الإنفاق الحكومي لعام ٢٠١٣/٢٠١٤. وعرضت القراءة نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب بالجامعات المصرية، ويتضح

بعد النسبة بالجامعات المصرية عن الجامعات العالمية. مما يؤثر بشكل جدي على جودة العملية التعليمية التي تقدمها الجامعات المصرية.

وإشارات القراءة إلى بعض الإشكاليات التي تواجه الحق في التعليم العالي في مصر، كأزمة سياسة القبول بمؤسسات التعليم العالي حيث يتضح أن الأسس التي تقوم عليها عملية الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في النظام المصري، لا تعمل بفاعلية على الحاق الطلاب بالتخصصات المؤهلين لها. بالإضافة إلى أزمة تدني جودة مؤسسات التعليم العالي والتي تتضح من خلال موقع الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات. والذي يشير إلى ضعف جودة الجامعات المصرية مقارنةً بنظيرتها في دول العالم.

توصيات

١-توصي المفوضية المصرية للحقوق والحريات وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات باعتماد نظام للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي يعتمد على معيارين. (أ) نتيجة امتحان الثانوية العامة. (ب) نتيجة اختبارات قدرات الطلاب التي تعدها مؤسسات التعليم العالي؛ لان ذلك سيعمل على الحاق الطلاب بمجالات الدراسة المؤهلين ليها بشكل أكثر فاعلية وعدلاً من الاعتماد على امتحان مدرسي موحد. حيث يجب أن تتمتع عملية اتاحة التعليم العالي بمبادئ : العدالة والجدارة والمساواة.

٢-تدعو المفوضية المصرية للحقوق والحريات البرلمان المصري، لإصدار التشريعات التي تعمل على زيادة نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي.

٣-على الحكومة المصرية العمل على زيادة سبل الإنفاق على التعليم العالي عن طريق إشراك القطاع الصناعي في تمويل التعليم العالي في مقابل الاستفادة من البحث العلمي الذي تجريه الجامعات.

٤-توصي المفوضية المصرية للحقوق والحريات إدارات الجامعات، بالحرص على تنفيذ شروط الهيئة القومية لضمان جودة التعليم. للعمل على زيادة جودة العملية التعليمية المقدمة داخل الجامعات المصرية.

ملحق ١

اختبار "يوني-تست" المطبق في أستراليا[٣٩].

تم تطوير اختبار "يوني-تست" لمساعدة الجامعات الأسترالية في عملية اختيار الطلاب التي غالباً ما تكون صعبة ومستهلكة للوقت. وقد تم تطوير هذا الاختبار بالمشاركة بين المجلس الأسترالي للبحوث العلمية (ACER) وقسم التقييم بجامعة كمبريدج بإنجلترا. وقد صمم هذا الاختبار لتقييم أنواع التفكير المنطقي العام ومهارات التفكير التي تمثل أساس الدراسة في التعليم العالي والتي يحتاجها الطالب للنجاح في هذا المستوي. ويقيم اختبار يوني-تست هذا التفكير المنطقي والمهارات عبر مجالين عامين هما الرياضيات والعلوم من ناحية، والانسانيات والعلوم الاجتماعية من ناحية أخري. والاختبار مصمم لخريجي المدارس الحاليين، وذلك استكمالا لمعايير الاختبار القائمة مثل درجة امتحان دخول التعليم العالي.

وقيم اختبار يوني-تست قدرة الطالب على التفكير المنطقي في طائفة من السياقات المألوفة، والتي لا تتطلب معرفة خاصة بالموضوع. والمتوقع أنه كلما اتسمع مجال السياقات التي يمكن للطالب أن يفكر فيها تفكيراً منطقياً في إطارها، ازدادت احتمالات نحاجه في تطبيق هذه المهارات في سياقات جديدة وفي دراسته المستقبلية.

ويوصف التفكير المنطقي في مجالي الرياضات والعلوم بأنه تفكير منطقي كمي وشكلي. وهو يتضمن تطبيق معلومات كمية وعلمية وتقنية متاحة بشكل عام، تشمل الأرقام والجداول والرسوم البيانية والنصوص والأشكال التوضيحية. اما أنواع التفكير المنطقي الذي يستخلص عادة في مجالات الآداب والإنسانيات والعلوم الاجتماعية، فستوصف بأنها تفكير منطقي لغوي واقناعي. يشمل هذا الاستيعاب

[٣٩] مراجعة لسياسات التعليم الوطنية "التعليم العالي في مصر"، البنك الدولي، ٢٠١٠، صـ ١٤٨

اللغوي والمرئي، والتفكير المنطقي والإقناعي، والأحكام الكلية عن المعني واشكال الفهم الاجتماعي-الثقافي (مثل تفسير البناءات الإنسانية الذاتية).

ويخاطب التفكير المنطقي النقدي أنواع التفكير التي يمكن استخراجها في كل من المجالين العامين، وهوا مناسب بطائفة من القارات الدراسية، التي تشمل المقررات العلمية والفنية، وإدارة الاعمال والإنسانيات والعلوم الاجتماعية. ويتم هذا التفكير المنطقي عن طريق اختبار اختيارات متعددة، مكون من ٩٥ سؤال. مدة الاختبار الزمنية ١٥٠ دقيقة.

وقد تم تطوير اختبار يوني-تست وفقا لمعايير مهنية وفنية صارمة. ويتولى تصميم أسئلة الاختبار وتطويرها فريق من الخبراء. ولابد ان تمر كل أسئلة الاختبارات بمراحل من المشاورات التفصيلية والاختبار التجريبي والتحليل والمراجعة النهائية. ويتم تحديد محتوي الاختبار واسلوبه وزمنه، بطريقة تضمن ان يكون الاختبار مناسباً وعادلاً. وتخضع بيانات اختبار يوني-تست للتحليل الإحصائي للتأكد من أن كل سؤال في الاختبار قد حقق المطلوب منه. كما تخضع أسئلة الاختبارات الجاري تطويرها للمراجعة الدقيقة في محاولة مستمرة لتقليل التحيز الجنسي والعرقي والديني، ولضمان أن يكون الاختبار عادلا ثقافيا. وقد يحتوي الاختبار على عدد قليل من الأسئلة التجريبية التي لا تدخل في حساب درجات الطالب المرشح.

وتتاح نتائج الاختبار للطلاب عبر الإنترنت بعد حوالي أسبوعين من أدائهم الاختبار. ويرسل للطلاب بريد اليكتروني يخطرهم بكود للدخول يكون مطلوبا للوصول إلى نتائج الاختبار عبر الإنترنت. ويحصل الطلاب على مجموع متدرج من ١٠٠ لكل قسم من أقسام الاختبار الثلاثة، إضافة إلى مجموع كلى متدرج. وتتولى الجامعات تقييم نتيجة اختبار يوني-تست للطالب جنبا إلى جنب مع أدائه الأكاديمي، مثل درجة دخول التعليم العالي.

وقد استخدمت الجامعات التالية اختبار يوني-تست لدخول الطلاب عام ٢٠٠٩جامعة فليندر، وجامعة ماكري، والجامعة الوطنية الأسترالية، وجامعة بالارات[٤٠].

[40] UniTesT, ACER, available at: https://unitest.acer.edu.au last login at: 20/4/2016

ملحق ٢

اختبارات دخول الجامعة في جورجيا[٤١]

تم استحداث نموذج جديد لامتحانات دخول الجامعة (UEE) عام ٢٠٠٥ لمكافحة الفساد في دخول الجامعة، ولتقليل حالات عدم المساواة الناتجة عن الدروس الخصوصية باهظة التكاليف استعداداً لامتحانات الجامعة. فأنشأت وزارة التعليم والعلوم مركزا وطنيا للتقويم والامتحانات (NAEC)، كما تقرر إدخال ثلاثة امتحانات إجبارية، وهي "اختبار القدرات العامة GTA، وامتحان في اللغة الجورجية وآدابها، وامتحان في لغة أجنبية (الانجليزية أو الألمانية أو الروسية أو الفرنسية) – إضافة إلى مادة اختيارية. وكانت المواد الاختيارية (عام ٢٠٠٦) هي الرياضيات والعلوم وتاريخ جورجيا والدراسات الاجتماعية والأدب. وتستعمل في هذا الاختبار المجاميع القياسية (من ١٠٠ إلى ٢٠٠).

ويتكون اختبار القدرات العامة GTA، من أسئلة ذات اختيارات متعددة، بينما تتكون امتحانات المواد من مزيج من أنواع الأسئلة، سواء ذات النهاية المفتوحة أو المغلقة، إضافة إلى كتابة مقال. ويستخدم نموذج للقياس لمعادلة المجاميع التي حصل عليها المرشحون الذين أدوا نسخا مختلفة من امتحانات المادة الواحدة. كما تعطى الكليات "أوزانا" لمواد الامتحانات عن طريق تخصيص معاملات لها. وبهذا يكون لكل متقدم لكل كلية "مجموع تنافسي" (= حاصل مجموع جميع المواد التي تم قياسها مضروبا في معاملاتها) يمكنها على أساسه ترتيب المتقدمين. وتعترف بالنتائج جميع مؤسسات التعليم العالي، وإن كان يمكن لبعض مؤسسات التعليم العالي المفردة تحديد "أوزان" معينة. وبإمكان المرشحين حاليا أن يتقدموا لكليات عديدة في وقت واحد. ويحصل نحو ٥٠ في المائة من المتقدمين على مكان بالجامعة.

[٤١] مراجعة لسياسات التعليم الوطنية "التعليم العالي في مصر"، البنك الدولي، ٢٠١٠، صـ ١٥١

وفى عام ٢٠٠٦، كان هناك ٣٠٠٠٠ مرشح يؤدى كل منهم أربعة امتحانات. وتدار الامتحانات في ١٤ مركزا في ١٠ مدن في أرجاء البلد. وتخضع هذه المراكز لرقابة من مشرفين مدربين، كما تتوافر في هذه المراكز أنظمة مراقبة بالفيديو. وقد ثبتت أهمية الاستثمارات في تقنية المعلومات بالنسبة للتقييد والمعالجة واستعمال الباركود. ويتم تصوير أوراق الإجابة المصححة بالماسحات الضوئية بحيث يمكن للمرشحين رؤية أوراق إجاباتهم المصححة، مما يضمن أقصى درجة من درجات الشفافية ويقلل الحاجة إلى طلب إعادة التصحيح، ففي عام ٢٠٠٦ لم تخضع لطلبات إعادة التصحيح سوى ٠٫٦ في المائة فقط من إجمالي أوراق الإجابة.

والمؤشرات الأولى هي أن نظام امتحانات دخول الجامعة UEE الجديد قد زاد من نسبة مشاركة الطلاب من المناطق الريفية والعائلات الفقيرة، كما ازداد عدد المتقدمين من غير الجورجيين بنسبة ٣٢ في المائة منذ العمل بنظام امتحانات دخول الجامعة[٤٢].

[42] Johanna Crighton, consultant to the OECD, and Quentin Thompson, .consultant to the World Bank, 2006